S/2009/354

الأمم المتحدة



Distr.: General
14 July 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تلقيتها من السيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، يحيل بها التقرير الفصلي الثامن عشر عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ويشمل هذا التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(التوقيع) **بان** كي - مون

160709 160709 09-40351 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، أرفق طيه التقرير الفصلي الثامن عشر عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ويشمل التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(التوقيع) خافيير **سولانا**

الضميمة

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا – مقدمة

١ – يشمل هذا التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢ – وطلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) إلى الدول الأعضاء أن تقوم، عن طريق الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، بموافاة المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل بتقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك عبر القنوات المناسبة. وهذه الوثيقة هي التقرير الثامن عشر من هذا النوع.

ثانيا – الخلفية السياسية

٣ – عند نهاية آذار/مارس، اعتمدت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك أول تعديل دستوري يُدخل حتى الآن على دستور البلاد، الذي يفسح المجال أمام مقاطعة برتشكو للجوء إلى المحكمة الدستورية الوطنية للبوسنة والهرسك. وكان هذا أحد الأهداف الخمسة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي.

٤ – وبخصوص ممتلكات الدولة، والتي هي هدف آخر من الأهداف المحددة لإغلاق مكتب الممثل السامي، أنشأ مجلس وزراء البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل فريقا عاملا لحصر ممتلكات الدولة. وقد بدأ الفريق العامل عمله في أيار/مايو والموعد النهائي لاستكمال مهمته هو بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٥ – وفي ١٩ أيار/مايو، زار نائب رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن البوسنة والهرسك. وألقى نائب الرئيس بايدن كلمة أمام الجمعية البرلمانية، أعرب فيها عن دعم الولايات المتحدة لعملية الاندماج الأوروبي الأطلسي. وجمعَنا أيضا لقاء بهيئة رئاسة البوسنة والهرسك وعدد من القادة السياسيين والمسؤولين الآخرين. وقد أظهرت هذه الزيارة تماسك نهج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال البوسنة والهرسك وكذلك الانشغال إزاء الوضع السياسي الحالي في البلاد.

٦ – وفي ١٤ أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الاستنتاجات المتعلقة بالنقل المزعوم للاختصاصات من الكيانين إلى الدولة. وشككت هذه الاستنتاجات في

صلاحيات الدولة بالنسبة لعدد من المجالات وسعت أيضا إلى جعل أي نقل لمزيد من الصلاحيات في المستقبل أكثر تعقيدا. ووجه الممثل السامي رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية، طلب فيها أن تلغي الجمعية استنتاجاتها بحلول ١١ حزيران/يونيه، وبالتالي إلغاء الاستنتاجات الصادرة في ١٤ أيار/مايو قبل أن تدخل حيز النفاذ.

٧ - وفي ٢٦ أيار/مايو، أعاد مؤتمر حزب العمل الديمقراطي انتخاب سليمان تيهيتش رئيساً للحزب.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة البعثة

٨ - ظلت الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك هادئة ومستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم تواصل الخطاب القومي المتشدد، فإن ذلك لم يؤثر على الجو الذي تسوده السلامة والأمن. وقد أثر الانكماش الاقتصادي على البوسنة والهرسك وأدى إلى حدوث إضرابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن لم يؤثر أي منها على الحالة الأمنية. وواجهت الشرطة المحلية التحديات الأمنية التي نشأت بروح مهنية واقتدار، على الرغم من مواصلة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك رصد الحالة الأمنية عن كثب.

٩ - وتتمركز قوة البعثة البالغ قوامها حوالي ٢٠٠ ٢ فرد في سراييفو، مع انتشار أفرقة للاتصال والمراقبة في جميع أرجاء البوسنة والهرسك. ولا تزال البعثة تضطلع بالعمليات وفقا لمهمتها المتمثلة في ما يلي: توفير الردع؛ وكفالة استمرار امتثال الأطراف فيما يتعلق بالمسؤوليات المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام، المرفقان ١ (أ) و ٢؛ والإسهام في الحفاظ على جو تسوده السلامة والأمن. وتواصل البعثة أيضا دعم الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في مكافحة الجريمة المنظمة بتعاون وثيق مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، ومع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفّذت البعثة عمليات بحث بشأن الشبكات التي تدعم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وذلك استجابة لطلبات مقدمة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي والشرطة المحلية.

١١ - ولم يُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال الشؤون العسكرية المشتركة. وواصلت البعثة والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك الاضطلاع بعمليات تفتيش مشتركة لمواقع تخزين الأسلحة والذخائر التابعة لهذه الأخيرة؛ وواصلت البعثة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة للقوات المسلحة لكفالة قدراتها الذاتية على الاستمرار. وتعززت

إدارة مواقع تخزين الأسلحة والذخائر بإنشاء نظام إلكتروني جديد للإدارة. كما واصلت البعثة مساعدة القوات المسلحة ودعمها في التخطيط من أجل التصرف في فائض الأسلحة والذخائر. وتوجد خطة التصرف التي أعدها وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك في انتظار موافقة رئاسة البوسنة والهرسك إلى حين التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن ممتلكات الدولة. وقامت البعثة بما يلزم من تحضيرات فنية بشأن مراقبة تنقل المدنيين (قيام متعهدين من البوسنة والهرسك بمراقبة حركة الأسلحة والذخائر) وهي مستعدة لتسليم المسؤولية إلى السلطات الوطنية بمجرد أن تعتمد التشريعات اللازمة. وقد رفض برلمانُ البوسنة والهرسك رسميا مشروع القانون المتعلق بمراقبة تحركات المدنيين.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك إجراء أنشطة تدريبية مشتركة تماشيا مع جدول البعثة الزمني للتدريب لعام ٢٠٠٩. وشاركت القوات المسلحة في تدريبات تكتيكية تصل إلى مستوى السرايا وكذلك في تدريبات مخصصة لهيئة الأركان.

١٣ - وفي ١٨ أيار/مايو، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي، لأغراض التخطيط، على مفهوم لاحتمال تطوير عملية 'قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي' إلى عملية غير تنفيذية لبناء القدرات والتدريب. وأكد المجلس مجددا أنه سيُبقي أعمال التخطيط هذه قيد الاستعراض المنتظم لكي يتسنى اتخاذ قرار بشأن مستقبل هذه العملية بمجرد الوفاء بالشروط اللازمة. وأعاد المجلس التأكيد على أن الموافقة على هذا المفهوم لا تمس بالقرار السياسي المتعلق باحتمال تطوير العملية، والذي سيأخذ في الاعتبار التطورات السياسية، بما في ذلك الدور المقبل للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

رابعا - التوقعات

١٤ - من المتوقع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة رغم احتمالات استمرار التوتر السياسي.